CD/1183
18 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

تقرير مؤتمر نزع السلاح بشأن تقرير الامين العام للامم المتحدة المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"

(تم اعتماده في الجلسة العامة ٦٤٣ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣)

١ - في الفقرة (ج) من المقرر ٤٢٢/٤٧ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ والمتعلق بدعوة اللجنة الاولى الى الانعقاد من جديد خلال الفترة من ٨ الى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ ، طلبت الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، الى مؤتمر نزع السلاح أن يحيل آراءه بشأن تقرير الامين العام المعنون "الابعاد الجديدة لتنظيم الاسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة" . ويود مؤتمر نزع السلاح أن يعرب عن تقديره للامين العام على تقريره المفيد الذي جاء في حينه مما أتاح فرصة للتفكير مليا في بعض القضايا الهامة التي يطرحها الواقع الدولي الحالي .

٢ - ويقدم المؤتمر في هذا المقام خلاصة بحثه الجماعي للقضايا الداخلة في نطاق اختصاصه والتي تناولها ذلك التقرير .

٣ - بنهاية الحرب الباردة ، تغيرت الى حد بعيد التوقعات الخاصة بنزع السلاح وتنظيم الاسلحة ، وقد أتاح ذلك ابرام اتفاقات رئيسية اضافية في هذا المجال (المعاهدة بشأن تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، المعاهدة بشأن زيادة تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، المعاهدة الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة) .

٤ - غير أن نهاية الحرب الباردة وبداية التخفيضات الفعلية للاسلحة لا تجعلان مفهوم نزع السلاح وتنظيم الاسلحة مفهوما عديم الصلاحية ، بل على العكس من ذلك ، فإن

ظروف الأمن الدولي الجديدة تعزز أهمية نزع السلاح وتنظيم الأسلحة لأنها تسهل التوصل الى اتفاقات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف من شأنها أن ترمي وتقنّن الأمن عند مستويات تسلح أدنى .

٥ - ومن ثم ، يتطلب المناخ الدولي الجديد اتباع نهج جديد ازاء الأمن الدولي .

٦ - ومع الأوضاع الدولية المتغيرة ، أخذ مفهوم نزع السلاح وتنظيم الأسلحة ذاته ، بوصفه عنصرا رئيسيا في السعي لتحقيق الأمن الدولي الشامل ، يتسع ويزداد ثراء:

- فقد أصبح من الأسهل الآن ترجمته الى اجراءات ملموسة تتمشى مع توقعات المجتمع الدولي ؛
- وأصبح ينطوي الآن على تخفيضات أكبر حجما وأكثر قابلية للتحقق منها فيما يتعلق بالأسلحة النووية للقوتين الرئيسيتين ؛
- وأصبح ينطوي الآن أكثر من ذي قبل ، على التفاوض الذي يشمل أيضا الاتفاقات المتعددة الأطراف ؛
- وأصبح يغطي الآن جميع أسلحة التدمير الشامل ؛
- ويغطي أيضا الأسلحة التقليدية ؛
- ويشمل ، على نحو أكثر وضوحا ، الحاجة التي يعترف بها الجميع الى منع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك منظومات ايصالها ؛
- ويشمل أيضا الحاجة المعترف بها الى السعي لتحقيق المساواة في الأمن والاستقرار أو تعزيزهما عند مستويات أدنى من الأسلحة التقليدية ؛
- ويغطي مجموعة واسعة متزايدة التنوع من وسائل تحقيق الأمن مثل تنفيذ تدابير بناء الثقة والشفافية ، وكذلك تدابير التحقق الدولي ؛
- ويعالج أيضا مسائل انتاج وتخزين ونقل المعدات العسكرية والتكنولوجيا العسكرية ، وكذلك تحويل القدرات العسكرية الى الاستخدامات السلمية ؛
- وينطوي أيضا على الاعتراف بحقيقة أن نزع الأسلحة النووية لا يزال يمثل مهمة ذات أولوية في عصرنا هذا .

٧ - ومن ثم ، فإن نزع السلاح وتنظيم الأسلحة ليس غاية في حد ذاته وانما يمكنه الآن تأدية مهمته الفعلية بوصفه وسيلة رئيسية لتحقيق الأمن الدولي .

٨ - والى جانب التدابير التي تتخذ من جانب واحد والاتفاقات الثنائية والاقليمية ، تزداد يوما بعد يوم حاجة نزع السلاح الى اتباع نهج متعدد الأطراف ؛ ونزع السلاح هو مسؤولية جماعية .

٩ - ولذلك فإن المؤتمر ، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح ، عليه أن يضطلع بدور متزايد الأهمية . وفي هذا الصدد ، يعد ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الآونة الأخيرة مثالا ذا مغزى . فقد أثبت في الواقع أن من الممكن ، حتى في المجالات التي تؤثر مباشرة على المصالح الحيوية الاستراتيجية والاقتصادية والصناعية لهذا العدد الكبير من الدول المختلفة ، التوصل الى توافق دولي في الآراء .

١٠ - ويعني هذا الدور المتزايد الأهمية أن المؤتمر يظل الآن أكثر من أي وقت مضى الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح .

١١ - ويتزايد الاعتراف بتكامل شتى عناصر الأمن الدولي ، وكذلك بحقيقة أن نزع السلاح مسؤولية جماعية . وفي هذا الصدد ، يكفل تطبيق قاعدة توافق الآراء في المؤتمر اتخاذ القرارات استنادا الى قاعدة عريضة ، ويشجع بذلك المشاركة العريضة ويسهل الانضمام العالمي الى الاتفاقات موضع التفاوض المتعدد الأطراف .

١٢ - وبالاضافة الى ذلك ، فإن اشتراك أطراف متعددة في وضع القواعد المتضمنة لمعايير التحقق القائم على أساس عمليات المراقبة الدولية يضمن الثقة في تنفيذ هذه القواعد وبالتالي قبولها على الصعيد العالمي ؛ وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تكفل حقوق الدول في الحصول على التكنولوجيات اللازمة لتنميتها الاقتصادية والصناعية .

١٣ - وثمة تكامل واضح بين النُهج الاقليمية والعالمية ازاء الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وفي هذا الصدد ، فإن النهج الاقليمي ازاء نزع السلاح هو أحد العناصر الأساسية للجهود العالمية الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين والحد من الأسلحة ونزع السلاح . وينبغي أن يشجع هدف الأمن الاقليمي الانضمام العالمي الى اتفاقات نزع السلاح العالمية ، موضع المفاوضات المتعددة الأطراف . وعند التفاوض بشأن اتفاقات متعددة الأطراف ، ولا سيما في مجال تدابير بناء الثقة ، ينبغي أن يضع المؤتمر في اعتباره جميع الاهتمامات الأمنية للدول في سياقها الاقليمي .

١٤ - ولمواجهة التحديات الجديدة ، يحتاج المجتمع الدولي الى الاعتماد على آلية فعالة متعددة الأطراف ، توضع تحت تصرفها الأدوات القائمة حاليا . وقد قرر المؤتمر من جانبه ، وبغية الاضطلاع الفعال بمهامه التي تعززها الظروف الدولية الجديدة ، تكثيف مشاوراته المتعلقة بتحسين أدائه وزيادة فعاليته ، بما في ذلك قراره باجراء مشاورات بشأن المسائل ذات الصلة بعضويته وجدول أعماله . والمؤتمر مصمم على معالجة هذه المسائل على وجه السرعة .

١٥ - ويتبين عزم المؤتمر كذلك من قراره ، المعتمد في بداية دورته لعام ١٩٩٣ ، بأن يباشر على الفور أعماله المتعلقة بالمسائل التالية: "حظر التجارب النووية" ، و"منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" ، و"الترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" ، و"الشفافية في مسألة التسلح" . ولهذا الغرض ، أنشأ المؤتمر على الفور لجانا مخصصة للنظر في هذه البنود .

١٦ - ويحتفظ المؤتمر ، كهيئة تفاوضية ، بمركزه الخاص تجاه المحافل الأخرى المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح ، ولا سيما اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة .

١٧ - ويواصل المؤتمر ، مع احتفاظه بمركزه الخاص ، الاستجابة لاهتمامات المجتمع الدولي . ويأخذ في اعتباره التوصيات المقدمة اليه من الجمعية العامة فضلا عن الاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء ، ويقرر كيفية التصرف . وعليه ، كهيئة تفاوضية وطبقا لنظامه الداخلي ، أن يحدد بتوافق الآراء ما هي البنود التي يوجد بشأنها استعداد للتفاوض . أما فيما يتعلق بوظائفه ، فيرى المؤتمر في ظل الظروف الحالية أن أفضل أسلوب لخدمة المجتمع الدولي هو الحفاظ على دوره بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح .

١٨ - وفي الختام ، يثق المؤتمر في أن الأمين العام سيمكن باستمرار ، في حدود الموارد المتاحة ، مكتب شؤون نزع السلاح من أن يؤدي بفعالية المهمة الهامة المسندة اليه من الدول الأعضاء ، بما في ذلك تقديم الخدمات الملائمة للمؤتمر .

- - - - -